

السعودية في شراكة مع ألمانيا لتوسيع آفاق صناعة الهيدروجين

دولار، وهو مدعوم بالكامل بالشمس والرياح، وسيكون من بين أكبر صانعي الهيدروجين الأخضر في العالم عندما يفتتح في مدينة نيوم المخطط لها في عام 2025.

وسيكون المشروع نقطة محورية في رحلة نيوم لتصبح الوجهة الأهم دولياً في تقديم الحلول المستدامة بطريقة تجذب المستثمرين وأفضل العقول من كل العالم لتسريع التطور البشري. ويجري إنتاج الهيدروجين النظيف باستخدام الطاقة البديلة بدلاً من الوقود الأحفوري، وتبلغ التكلفة الحالية لإنتاج كيلوغرام أقل بقليل من 5 دولارات، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

وتتملك السعودية ميزة تنافسية في توافر ضوء الشمس الدائم والرياح ومساحات شاسعة من الأراضي غير المستغلة، ومن المرجح أن تكون تكاليف الإنتاج لمشروع هيليوستورغرين فيولز في نيوم من بين أدنى التكاليف على مستوى العالم وقد تصل إلى نحو 1.5 دولار لكل كيلوغرام بحلول عام 2030.

ووفقاً لشركة بلومبرغ إن.إي. أف فإن هذا أرخص من بعض عمليات إنتاج الهيدروجين المصنوع اعتماداً على مصادر غير متجددة اليوم.

ويتزايد اعتبار ما يعرف بالهيدروجين الأخضر، الذي ينتج عن طريق تحليل الماء إلى عنصرين باستخدام الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، وقود المستقبل لتقليل انبعاثات الكربون التي تنجم عن الوقود الأحفوري.

فالسعوديون ليسوا وحدهم في رؤية الهيدروجين الأخضر باعتباره الشيء الكبير التالي في مجال الطاقة حيث هناك اندفاع كبير من الحكومات للاستثمار في هذا المجال.

وتعتقد العديد من الشركات والمستثمرين والحكومات وعلماء البيئة أنه مصدر للطاقة يمكن أن يساعد في إنهاء عهد الوقود الأحفوري وإبطاء مسار الاحتباس الحراري في العالم.

فناشي للابتكار لتعزيز تقنيات الهيدروجين النظيف واستخدام التقنية الألمانية في تنفيذ وتوطين المشاريع الناشئة.

وقال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان حينها إنه "لطالما كانت إمكانيات الهيدروجين موجودة، لكنها الآن تدخل التيار الرئيسي للتفكير الاستراتيجي في مجال الطاقة".

وأضاف "بينما يعمل البلدان بشكل مشترك للتصدي لتغير المناخ، نؤكد التزامنا بقيادة الاستجابة في إدارة الانبعاثات، مع الاستمرار في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والزامنا بالتصدي لتغير المناخ ثابت، وهو التزام أعرف أن ألمانيا تشاركه فيه".

وأشار إلى أن الشراكة بين السعودية وألمانيا اقتراح استثماري مقنع مع فرص استثمارية ضخمة في الهيدروجين على مدى العقود القادمة.

وتتنافس السعودية والإمارات، أول وثالث أكبر منتجي النفط والغاز في منظمة أوبك، على أن تصبحا مصدرين للهيدروجين الأزرق والأخضر، حيث تخطط الدولتان الخليجتان لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط التي تريان أن تتشابك مع علامة تجارية للطاقة النظيفة.

ويقول مختصون في القطاع إنه نظراً لأن الحكومات والصناعات تبحث عن بدائل أقل تلويثاً، فإن السعودية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم لا تريد التخلي عن أعمال الهيدروجين المزدهرة لصالح الصين أو أوروبا أو أستراليا وتفتقد مصدر دخل ضخم محتمل.

ولذلك يسعى البلد الخليجي إلى بناء مصنع ضخم بقيمة خمسة مليارات

الرياض - اكتسبت استراتيجية السعودية المتعلقة بإنتاج الهيدروجين البيئي زخماً جديداً بعد موافقة مجلس الوزراء الأربعاء على مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة والوزارة الاتحادية الألمانية للشؤون الاقتصادية والطاقة تتضمن توسيع آفاق هذه الصناعة الواعدة.

وتأتي الاتفاقية في إطار مساعي السعودية لتكون أكبر مصدر للهيدروجين في العالم مستقبلاً، ضمن خطط لإحلال بصمتها الكربونية في الصناعة وتحقيق أقصى إيرادات ممكنة من هذا المجال والتي تتسجم مع خطط تنويع الاقتصاد التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

ويقول المسؤولون السعوديون إن مذكرة التفاهم ستعزز من توجه أكبر اقتصادات المنطقة العربية للاعتماد أكثر على الطاقة البديلة، كما أنها ستكون عاملاً جاذباً للاستثمارات المشتركة في مجال الهيدروجين.

وكان الرئيس التنفيذي لرامكو السعودية أمين الناصر قد قال الإثنين الماضي إن "الشركة تطمح إلى اتفاقات لشراء الهيدروجين في أسواقها الرئيسية لزيادة إنتاجها وإنهاء ترقى إمكانيات قوية للنمو".

ولدى البلدين قناعة بإمكانات الطاقة النظيفة مستقبلاً، فبينما تمتلك السعودية مساحات شاسعة من الأماكن التي يمكن توفير طاقة الرياح والشمس منها، تملك ألمانيا التقنيات والتكنولوجيا اللازمة في هذا المجال، وإيضاً الرغبة.

وتقر الاتفاقية بأن كلا البلدين لديهما هدف مشترك يتمثل في خلق بيئة للنمو الاقتصادي والبيئي المستخدم مع العمل معاً لتحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ للحد من انبعاثات الكربون.

وكان البلدان قد أبرما في مارس الماضي اتفاقية تتضمن التعاون في مشاريع نيوم الخاصة بطاقة الهيدروجين، وتأسيس صندوق

الولايات المتحدة تضغط على أوبك+ لزيادة إنتاج النفط

كما وجه البيت الأبيض لجنة التجارة الاتحادية للتحقيق في ما إذا كانت ممارسات غير قانونية تسهم في ارتفاع أسعار البنزين في الولايات المتحدة.

وكتب برايان دويل كبير مساعدي بايدين الاقتصاديين في خطاب لرئيسة اللجنة لينا خان "خلال موسم الرحلات الصيفية كان ثمة اختلاف بين أسعار النفط وتكلفة البنزين في المحطات".

وشجع اللجنة على "التفكير في جميع الأدوات المتاحة لديها لمراقبة سوق البنزين الأميركية والتصدي لأي سلوك غير قانوني".

وتسببت دعوة واشنطن لتحالف أوبك+ في انخفاض أسعار النفط دون 70 دولاراً للبرميل، مما جعل المحليين يعتقدون أن أي ضغوط إضافية ستزيد من ضبابية السوق.

وسعر خام برنت مرتفع 35 في المئة منذ بداية العام الجاري بدعم من خفض للإمدادات تقوده أوبك، حتى بعد أن عانى النفط من أكبر خسارة أسبوعية في أشهر الأسبوع الماضي نتيجة مخاوف من فرض قيود على السفر لكبح إصابات فيروس كورونا قد تلحق الضرر بالطلب.

والسعر أقل مما كان عليه في مطلع يوليو عندما سجل أكثر من 77 دولاراً ولكنه لا يزال يمثل زيادة نحو الثلث عما كان عليه في بداية العام.

وبينما انخفض خام برنت 86 سنتاً ما يعادل 1.2 في المئة إلى 69.77 دولاراً للبرميل في أعقاب صعود 2.3 في المئة الثلاثاء الماضي، نزل خام غرب تكساس الأميركي الوسطى 80 سنتاً ما يوازي 1.2 في المئة إلى 67.49 دولاراً بعد قفزة 2.7 في المئة قبل يوم من ذلك.

وأظهرت بيانات القطاع تراجع مخزونات الخام والبنزين الأميركية الأسبوع الماضي، بينما ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن نمو الوظائف وزيادة الانتقالات رفعا استهلاك البنزين منذ بداية العام الجاري.

واشنطن - بدأ كبار مساعدي الرئيس الأميركي جو بايدن في ممارسة ضغوط على منظمة أوبك وشركائها ضمن تحالف أوبك+ بهدف تعزيز الإنتاج لمواجهة ارتفاع أسعار البنزين، حيث يقولون إنه يهدد التعافي الاقتصادي العالمي.

وفي محاولة من الإدارة الأميركية لخفض أسعار الوقود الصاعدة داخل السوق المحلية اعتبر البيت الأبيض في بيان الأربعاء أن "التخفيف التدريجي لتخفيضات الإنتاج ببساطة غير كاف".

وهذه المرة الأولى التي يتدخل فيها بايدين في سوق النفط العالمية منذ توليه إدارة البيت الأبيض اعتباراً من يناير الماضي.

ويرى محللون أنه من الصعب أن تستجيب أوبك+ لهذه الدعوات خاصة وأن لديها اتفاقاً مرحلياً لزيادة الإنتاج، ولا يمكنها أن تفرق السوق بالخام في وضع لا يزال يتسم بالضبابية حتى مع عودة ارتفاع الطلب العالمي.

وبدأت أوبك+ اعتباراً من أغسطس الجاري تخفيف قيود خفض الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا، ليستقر الإنتاج حالياً عند 5.4 مليون برميل يوميا، من 5.8 مليون برميل في يوليو الماضي.



هل يربك بايدين أسواق النفط



طموحات وأعدة لمستقبل الطاقة المغربية

اكتشاف احتياطي جديد للغاز يمهّد لنقلة اقتصادية في المغرب

التقديرات الأولية تصل إلى مليار برميل من المكافئ النفطي في سواحل أغادير

شراءات الغاز والغاز والفيول والتي زادت بنحو 3.27 مليار درهم (365 مليون دولار). وتعزز الشركة البريطانية اتباع خطة أولية قائمة على برنامج عمل منخفض التكلفة، بما في ذلك عمليات إعادة المعالجة الزلزالية، حتى تتمكن من جعل الهياكل المحتملة قابلة للحفر على مدار العامين المقبلين، ومن ثم جذب شركاء جدد.

وأشار المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى أن عملية التنقيب ستستمر باشغال مصددة وتكميلية لفهم أفضل للنظام البترولي واستهداف أحسن للبيئات التي يتعين حفرها.

وأكد خبراء المكتب أن شركة أوروبا أويل أند غاز أطلقت عملية البحث عن شريك تتقاسم معه التكاليف المتعلقة باستثمارات فترات التنقيب المقبلة، مسجلاً أن هذا الإجراء الذي تلجا إليه الشركات من كافة الأحجام شائع جداً في مجال التنقيب عن النفط.



رشيد ساري
إذا تأكد الاحتياطي فسيسد حاجة المغرب من الطاقة لمدة 15 عاماً

وكانت الشركة البريطانية ساوند إنبرجي قد أبرمت نهاية يوليو الماضي مع شركة أفريكا غاز التابعة لمجموعة أكوا المغربية عقداً لبيع الغاز الطبيعي المسال المستخرج من مشروع تندرارة بإقليم فجيج، وذلك لمدة عشر سنوات.

ومباشرة بعد التوقيع ارتفعت أسهم شركة ساوند إنبرجي البريطانية المستثمرة في مشاريع التنقيب عن الغاز الطبيعي في المغرب. وتعتبر ساوند إنبرجي واحدة من بين عدة شركات عالمية تخطط لضخ استثمارات في قطاع الغاز والنفط بفضل الأرضية الصلبة التي يوفرها المغرب في مجال الأعمال.

وتتوفر الشركة على تراخيص التنقيب عن الغاز الطبيعي في حقل تندرارة على مساحة تناهز 14 ألف كيلومتر مربع. ويعتبر هذا الحقل من أهم اكتشافات الشركة بعد حفرها 10 آبار.

ويحسب بيان للشركة يتضمن العقد بيع حد أدنى يصل إلى 100 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، ويتعلق الأمر باستثمار يقدر بنحو 2.8 مليون دولار لشركة أفريكا غاز في ساوند إنبرجي.

ويرى ساري أن المغرب يستفيد من خبرات الشركات البريطانية خاصة لمجموعة من الأسباب أهمها المرونة في المرحلة حيث سيتمكن في مرحلة أولى من الاستفادة من نسبة 25 في المئة لمدة متوسطة غالباً لا تتعدى 20 سنة.

وأوضح أن الشركات البريطانية معروفة بانضباطها وكفاءتها أضف إلى ذلك فائرة التنقيب التي تبقى منخفضة بالمقارنة مع شركات عالمية أخرى.

تتزايد المؤشرات على أن المغرب يقترب من تحقيق طموح التحول إلى بلد منتج للطاقة الأحفورية في ظل توالي إعلانات الشركات العالمية عن اكتشافات عدة لحقول الغاز الطبيعي مما يمهّد الطريق وفق خبراء لتحقيق قفزة اقتصادية كبيرة في كافة القطاعات الأخرى مع بدء عمليات الإنتاج الفعلي.

كبيرة من النفط تقدر بحوالي 2 مليار برميل.

وعرض ساري في تصريح لـ "العرب" أهم الأسباب لإعلانات سابقة مثلاً لشركات بريطانية أخرى كساوند إنبرجي أو نداوز أو أس ميديكس التي توقعته سنة 2020 وجود كميات كبيرة من الغاز شرق المغرب بتقديره تتراوح بين 20 مليار طن من الغاز لكن "واقع الحال أننا إلى حد الآن نستورد حاجياتنا من الطاقة".

وأشار فريق خبراء الشركة البريطانية إلى أن حقل إنزكان يتوافق من الناحية التقنية والاستراتيجية مع حوض بوركوباين قبالة سواحل أيرلندا، تبعا للنتائج المستكشفة في الأسابيع الأخيرة، لافتاً إلى أن الإنتاج في حال التأكد النهائي من المخرجات التقنية سيكون وافرًا.

وتواصل مجموعة من الشركات البريطانية مسلسل التنقيب عن الغاز الطبيعي بمختلف مناطق البلاد بعد فترة توقف طويلة السنة الماضية، بسبب التداعيات الاقتصادية والصحية الناجمة عن تفشي الجائحة. ونشر بيان للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن موضحاً بأن الشركة البريطانية تمتلك رخصة التنقيب عن الغاز في إقليم إنزكان، قبالة سواحل مدينة أغادير جنوب المغرب بشراكة مع المكتب.

وتكر المكتب في البيان أن الأشغال الجيولوجية وتفسير المعطيات المتاحة جيولوجية والنشاط الزلزالي ثنائي وثلاثي الأبعاد والآبار القديمة مكنت من تحديد عدة احتمالات اكتشاف تقدر مواردها المحتملة من قبل الشركة بملياري برميل، مسجلاً أن "الأمر يتعلق بموارد محتملة، وليس باحتياطيات مؤكدة".

وأكد ساري أن التخوف الحقيقي أن يكون الهدف من الإعلان "عن هذه الأخبار السارة" هو هدف مالي واستراتيجي للشركة من أجل الرفع من أسهمها خاصة وأن الشركات العاملة في ميدان الطاقة سجلت خسائر كبيرة في العام الماضي وصلت إلى 250 مليار دولار.

واستردك الخبر الاقتصادي، أنه في حالة صحة هذه المعطيات فسيتمكن المغرب من سد حاجياته من الطاقة على مدى 15 سنة، كما سيتمكن من الحد من عجز الميزانية وكذلك سيتمكن من الدخول إلى نادي الدول المنتجة للنفط والغاز.

وسجلت فائرة الطاقة ارتفاعاً بنسبة 21 في المئة خلال النصف الأول العام الجاري ويعزى ذلك حسب مكتب الصرف الميزانية وكذلك سبب مؤشرات تلك فائرة التنقيب التي تبقى منخفضة بالمقارنة مع شركات عالمية أخرى.



محمد ماموني العلو
صحافي مغربي

الرباط - أعلنت شركة أوروبا أويل أند غاز الممرجة في بورصة لندن عن اكتشاف احتياطيات ضخمة من الغاز بسواحل أغادير جنوب المغرب مما يعطي أملاً للرباط من أجل الحصول على إيرادات مستدامة مستقبلاً بعد بدء عمليات الإنتاج رسمياً.

ويتجاوز الاحتياطي المكتشف قرابة ملياري برميل من المكافئ النفطي في حقل إنزكان أوفشور، بعد حفر مجموعة من الآبار بالمنطقة البحرية وذلك على مساحة تغطي أكثر من 11 ألف كيلومتر مربع. وأوردت الشركة البريطانية في بيان أنها "حفرت عشر آبار في المياه البحرية العميقة إلى حدود الساعة لكن أغلب المنطقة البحرية ما تزال غير مستكشفة بالنحو الكافي"، مشيرة إلى أن الحقل يحتوي على إمكانات غازية مهمة.

ويستحوذ العملاق البريطاني على نحو 75 في المئة من امتياز حقل إنزكان البحري، في المقابل يمتلك المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن المغربي على الحصة المتبقية.

شركة أوروبا أويل أند غاز البريطانية تمتلك رخصة التنقيب في حقل إنزكان بالشراكة مع مكتب الهيدروكاربورات والمعادن

ويمتد ترخيص التنقيب عن الغاز في سواحل أكادير إلى ثماني سنوات، بمرحلة أولية وصلت إلى ثلاث سنوات بعد التمديد.

ويراهن المسؤولون المغربي على دخول شركات طاقة عالمية للبلاد بعد تأكيدهم قبل أكثر من ثلاث سنوات على وجود احتياطيات كبيرة من النفط والغاز تحتاج لمن يقوم باستخراجها.

ويبدو أن الاهتمام الذي يثيره نفط المغرب وغازه قد تنامي كثيراً بفضل ما اكتسفته التكنولوجيا للشركات من المساعدة لاكتشاف حقول جديدة على مدى العقد الماضي بمناطق تم تجاهلها سابقاً.

وتعليقاً على إعلان الشركة البريطانية، أكد الخبير الاقتصادي رشيد ساري أنه من السابق لأوانه الجزم بالمعطيات التي قدمتها الشركة البريطانية أوروبا أويل أند غاز عن وجود كميات